آراء

سلمى وجارودي: قصةُ حبّ أندلسية

عائشة بلحاج

هل من بيتٍ يشبه المدينة التي يقفُ فيها شاهداً على تاريخها؟ هل يشبه بيتٌ صاحبته التي لم تبنِه أو ترثه، ولم تكبر فيه، لكنّهُ صورة عنها، في غناه وجمال روحه؟ تجولُ بذهنك هذه الأسئلة وغيرها، وأنت تخطو داخل «البيت الأندلسي»، الذي تملكه سلمى الفاروقي، زوجة الرّاحل روجيه جارودي، الفلسطينية. تجلسُ إلى سلمى كما تجلس إلى الأندلس، بحنينٍ وفخر خفيّين. تحكي قصّة البيت، وغرامها هي وجارودي بقرطبة. وجهودهما لحفظ التّراث العربي والإسلامي فيها، منذ إنشاء متحف المدينة في «القلعة الحرّة»، ليضمّ تحفاً وكتباً ومخطوطات، وكنوزا كثيرة من أيّام المجد الأندلسي. لماذا اختار روجيه جارودي قرطبة من بين مدن العالم لتكون موطنه في آخر ثلاثة عقود من حياته؟ تحكي سلمى عن كلّ شيء، ليكون جواباً عن سؤالي هذا، رغم أنّه ليس بالحوار واضح الملامح، ولا بالمسار يسير الاستيعاب. فيُصبح السّؤال لمَ لا قرطبة وهي ما هي عليه؟ لكن لكلّ علاقة بداية مادية. بدأت قصّة الحب بين جارودي وقرطبة عام 1982، حين زارها، قبل إسلامه، بصفته مدير «المركز الدولي لحوار الحضارات»، واستقبله عمدتُها حينها خوليو أنغيتا الملقب بالخليفة الأحمر، في إشارة إلى جمعه بين انتمائه للحزب الشيوعي والنضال من أجل الحفاظ على التراث الأندلسي في إسبانيا. أبدى جارودي حماسه لقرطبة مركزا للحوار الحضاري. ثم لما استُدعي إلى «المؤتمر الإسلامي الأول للمسلمين الأوروبيين» الذي عُقد في إشبيلية في 1985، انتُخِب رئيسًا له، وبدأ مفاوضاته مع بلدية قرطبة لتحويل «القلعة الحرّة»، التي يعود تاريخها إلى القرن الثاني عشر، إلى متحف.

وافقت البلدية على تسليمها له. وافتُتح المتحف عام 1987، في مؤتمر حوار الديانات والحضارات. يضمّ المتحف، الذي أُنشئ بأموال عربية، معرضاً لكتب التّراث في جميع المجالات؛ الطب والهندسة والجبر والجغرافيا والفلك والكيمياء .. يعتمد المتحف على الكتب مكوّنا رئيسيا، بما أنها كانت أحد أسرار ازدهار الحضارة العربية في الأندلس. ففي وقتٍ كانت مكتبة «الحكم الثاني» أحد ملوك الأندلس تضم أكثر من 400 ألف مخطوطة، كانت أكبر المكتبات الأوروبية لا تمتلك أكثر من مئتي مخطوطة. كما يؤرّخ المتحف لتجربة التعايش النّادرة بين أتباع الدّيانات السّماوية في الأندلس. تحقّق حلم جارودي في إقامة متحفه التاريخي الإسلامي، الذي يزوره كل عام أكثر من مائة ألف زائر من أنحاء العالم. كما يضم مؤلفات جارودي التي بلغت 40 مؤلفا تعكس المراجعات التي قام بها. سألتُ سلمى الفاروقي كيف التقت جارودي، وارتبطت به رغم فارق السن بينهما؟ حكت لي القصّة التي يبدو أنها سُئلت عنها كثيراً. كانت تعمل في المركز الإسلامي في جنيف، الذي استضاف عام 1982 جارودي، بعد صدور كتابه «وعود الإسلام»، للحديث عنه. حينها استقبلته سلمى في المطار، بحكم عملها الذي اكتمل باستضافته مع بعض الأصدقاء للاحتفاء به. صباح اليوم التالي، اتصل جارودي بسلمى، داعياً إيّاها إلى الغداء. لكنّها اعتذرت بسبب الصّيام. ولم يستسلم بل دعاها للعشاء. قبلت سلمى الدّعوة، وتعدّدت الرّسائل بينهما عدة أشهر. ثم يعود جارودي إلى جنيف من أجل محاضرة أخرى، ويدعو سلمى إلى حدثٍ مفاجئ يعلن فيه اعتناقه الدين الإسلامي، هو الشيوعي العتيد. ثم بعدها بفترة قصيرة تزوّجت سلمى جارودي لتقضي معه ثلاثة عقود من المحبة.

سافر جارودي شرقاً وغرباً، لكنه اختار قرطبة من أجل الاستقرار فيها. مُنسحباً بتجربته الدينية ومقاربته الخاصة للإسلام إلى عالمها السّاحر، وماضيها الفريد. ثم رحل عام 2012 عن عمر 99 سنة. لكن سلمى الفاروقي التي رافقته في مساعيه من أجل الحفاظ على الإرث الأندلسي لم تُنزل يديها عن حلمهما المشترك، بل اتخذت مبادرة رائدة بإنقاذ بيت أندلسي عريق في قلب المدينة القديمة من الهدم. وأثّثتهُ بكل ما تملكه من تحف ومخطوطات وأثاث، لتقدّم لزائر «البيت الأندلسي» تجربة حيّة في العودة في الزّمن إلى عصر الأندلس الزاهر. تقول سلمى إن ما تقوم به هو «لمواجهة حملة تحريف تاريخ المدينة، الذي يحاول كثيرون تزييفه لصالحهم، ومحو الثّقافة التي صنعته عنوة».

هل كسر الصدر مفتاح باب العودة؟

القاسم العبادي

فوجئ الرأي العام العراقي،عشية يوم 12 يونيو/ حزيران الحالي، بفيديو يظهر فيه رئيس مجلس النواب العراقي، محمد الحلبوسي، يسطّر هامشه «موافق»، على حزمة طلبات استقالة لـ74 نائباً المقدمة من رئيس الكتلة الصدرية في المجلس، حسن العذاري. جاء المشهد بعد عدة أيام من توجيه مقتدى الصدر نواب كتلته بالتوجه إلى محل إقامته في الحنانة في محافظة النجف وكتابة استقالاتهم استعداداً لتقديمها.

جدير بالذكر أن مقتدى الصدر الذي حصلت كتلته في انتخابات أكتوبر/ تشرين الأول 2021 على أعلى عدد مقاعد في مجلس النواب الجديد، قد طرح مشروع حكومة الأغلبية الوطنية مع حليفيه من الكرد والسنة، وهما زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود البارزاني، البالغ عدد نوابه 31 نائبا، وزعيم تحالف «تقدّم»، محمد الحلبوسي، الذي حصل على 37 مقعدا، بالإضافة إلى عدة كتل صغيرة التحقت بمشروعه تحت مسمّى «تحالف إنقاذ وطن»، وبذلك يكون قد حقق أغلبية تجاوزت في عدد نوابها النصف زائدا واحدا في البرلمان، أعقبتها مناورة من الأطراف الشيعية الأخرى بانضوائها تحت مسمّى «الإطار التنسيقي» الذي أعاق مضي مشروع تلك الأغلبية بأنه يمتلك الثلث المعطل لاكتمال نصاب جلسة انتخاب رئيس الجمهورية (يكلّف مرشّح الكتلة الأكثر عدداً في مجلس النواب العراقي لرئاسة الوزراء)، في محاولة لإرضاخ الصدر لترك فكرة الأغلبية والعودة إلى لعبة التوافق، ما أدخل العملية السياسية في انسدادٍ خرق المدد الدستورية ثمانية أشهر من دون تشكيل حكومة جديدة، وبقاء حكومة مصطفى الكاظمي حكومة تصريف أمور يومية، منزوعة الصلاحيات وبلا موازنة.

تداول الرأي العام المحلي العراقي عدة سيناريوات ما بعد استقالات الكتلة الصدرية. وقال الخبير القانوني، جمال الأسدي، إنها سارية بمجرّد موافقة رئيس مجلس النواب العراقي، كون البرلمان قد دخل في العطلة التشريعية، وأن انتهاء صفة النيابة مقترنٌ بتقديم الاستقالة من دون أي قيد أو شرط. غير أن شخصيات سياسية وقانونية تداولت أن الاستقالات لا يمكن تقديمها قبل مرور سنة تشريعية، ويجب أن تمرّ بالدائرة القانونية لتعرضها على مجلس النواب، ويجري التصويت على الموافقة بالأغلبية كي تكون نافذة.

تعتقد الأطراف السياسية الشيعية المنضوية تحت مسمّى «الإطار التنسيقي» بخطورة غياب الصدر عن المشهد السياسي، وإن عدم مشاركته في أي حكومة مؤشرٌ مسبقٌ على فشلها، وإن أي مرحلة سياسية من دون وجود الأخير تعني اللااستقرار. وفي المقابل، ينظر «الإطار..» إلى الصدر شريكا صعبا ومزعجا لا يؤمَن جانبه، فلا يغيب عن ذهن الإطار دخول الأخير في جميع مباحثات تشكيل الحكومات السابقة التي تنتهي بالتنازل له عن الحصّة الكبرى من الحقائب الوزارية ومناصب الدرجات الخاصة، ليعود، بعد برهة، وينقلب على تلك الحكومة بشعارات الإصلاح ومحاربة الفساد وتحميل شركائه الفشل وسوء الإدارة والفساد.

يعي المتابعون بشكل جيدٍ لتفاصيل الواقع السياسي العراقي أن مقتدى الصدر، الذي اعتاد الرأي العام أخيرا على خطاباته الحادّة، لم يعد كما كان قبل عدةِ سنوات، بل أصبحت تلك الخطابات مصحوبة بتصعيدٍ ملحوظ في حدّة الفعل وردّ الفعل. لكن السمة الثابتة التي لم ولن تتغير في شخصية الصدر هي المناورة السياسية، فهو لم يُخْضعها للتطوير طوال الأعوام الماضية، على الرغم من تزايد وتيرة المواجهة وحدّتها مع خصومه. لا يعترف مقتدى الصدر بسياسة الأبواب وصدّها، والمضي في طريق اللاعودة، فهو يحتفظ دوماً بمفتاح باب العودة الذي يستخدمه في التوقيت المناسب من وجهة نظره، مهما بلغت حدّة خطابه وموافقه ذروتها. وكل ما صدر وسيصدر عن الصدر لا يتعدّى كونه تصعيداً تلويحياً يمكن العودة عنه، لا انسحاباً كاملاً يلغي وجود الصدر لاعبا أساسيا في المرحلتين، السابقة والحالية.

(صحافي عراقي)

الغزو الروسي لأوكرانيا وقضايا الأمن القومي والديمقراطية

تقادم الخطيب

قبل بدء الغزو الروسي لأوكرانيا، كانت الخلافات داخل الاتحاد الأوروبي قد تعمّقت إلى درجة جعلت المحللين السياسيين يتوقعون انهيار الاتحاد الأوروبي وتفكّكه على غرار الاتحاد السوفييتي. هذه التنبؤات صاحبتها خلافاتٌ معمّقة مع دول في الاتحاد الأوروبي، خصوصا في أوروبا الشرقية، ما جعل عديدا من تلك الدول. وعلى الرغم من عضويتها في الاتحاد الأوروبي، أن تتخذ خطواتٍ أقرب إلى روسيا منها إلى الاتحاد نفسه، ومن هذه الدول المجر. استطاعت تلك الخلافات داخل الاتحاد الأوروبي أن تجعل هناك انقساما وصعوبة في الوصول إلى اتفاق بشأن قضايا عديدة، مثل قضية اللاجئين وغيرها. في الوقت نفسه، فإن الدول التي اتخذت الحياد طريقا لها في سياستها الخارجية أبقت على هذه المسألة بعيدا عن الخلافات التي تعصف بالاتحاد وأعضائه. كما أن شعوبا عديدة من هذه الدول بدأت في التفكير في التصويت للخروج من الاتحاد الأوروبي، على غرار بريطانيا. إلا أنه مع بداية الغزو الروسي لأوكرانيا، تغيرت تلك المعادلة بأكملها، فالدول التي كانت تتّخذ من الحياد أساسا لها في سياستها الخارجية بدأت ترى ضرورة التخلي عن هذه المسألة، والانضمام إلى التكتلات السياسية والعسكرية. وهنا نشهد دولا، مثل السويد وفنلندا، تتقدّم بطلب للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وهذا معناه نهاية سياسة الحياد التي انتهجتها تلك الدول منذ الحرب العالمية الأولى. وفي الوقت نفسه، فإن دولا كبرى، مثل ألمانيا، تخلت عن حيادها، وعن سياسة الاحتواء تجاه روسيا، وبدأت في إعادة تسليح جيشها أول مرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، كما أنها انخرطت، جدّيا، في الوقوف ضد روسيا ومصالحها، بل والذهاب إلى ما هو أبعد من ذلك، بالتضحية بالمشاريع الاقتصادية الكبرى مع روسيا، مقابل الحفاظ على الأمن القومي، فيما تعهدت بلدان أخرى بالسير على خطى ألمانيا، بما في ذلك الدنمارك والسويد والنمسا.

في الوقت نفسه، فإن دولاً أسست لمسافة تقارب مع روسيا أدركت أن هذا التقارب ليس في مصلحتها، بل يمثل عبئا عليها، وأدركت لوهلة أن هذا التقارب قد يصبح خطرا عليها، يهدّد وجودها، كما أن شعوب هذه الدول أدركت أن المسار الديمقراطي هو الحل للخلافات، والتمركز داخل القارّة الأوروبية وتعزيز الديمقراطية هو المسار الذي يجب أن تكافح من أجله. ولعل هذا هو الدافع لشعوب عديدة في شرق أوروبا أن تقرّر في استفتاءات نزيهة أنها تحتاج حماية «الناتو» تحديداً في مواجهة مزاعم الأمن القومي الروسي. ففي الفترة التي سبقت الغزو الروسي لأوكرانيا، كانت دولٌ، مثل المجر، تفكّر جدّيا في الخروج من الاتحاد الأوروبي، إلا أنها أدركت، مع بداية الغزو، أن روسيا لن تكون الحليف الذي قد تتكئ عليه. وعليها العودة إلى البيت الأوروبي، وإدارة الخلافات في إطار الاتحاد الأوروبي وقوانينه، وأن غزو روسيا أوكرانيا قد لا يكبح جماح شهوتها في التمدّد لغزو دول أخرى، فعلى الرغم من الجدل الذي احتدم بين دول الاتحاد الأوروبي بشأن التخلي عن الغاز الروسي، وإحباط استخدامه سلاحا استراتيجيا في الحرب، إلا أن هناك اتفاقا ضمنيا بين تلك الدول أن الأمن القومي يجب أن يتقدّم على الاقتصادي. ولعل هذا المبدأ هو الأساس الذي جعل دول الاتحاد الأوروبي تتفق على ضرورة التخلي عن الغاز الروسي، فالمجر التي كانت دائما تثير الخلافات داخل الاتحاد الأوروبي أدركت أنها لا بد أن تتفق مع الاتحاد، وتصل معه إلى تفاهماتٍ بشأن خطة التخلي عن الغاز الروسي، وأن تعيد تمركزها بوصفها دولة أوروبية، تجمعها مع دول الاتحاد مصالح مشتركة.

> دولٌ، مثل المجر، كانت تفكّر في الخروج من الاتحاد الأوروبي، إلا أنها أدركت، مع غزو أوكرانيا، أن روسيا لن تكون الحليف الذي قد تتكئ عليه

وعلى الرغم من أن أكثر من 60% من استخدام المجر للغاز هو بالأساس اعتماد على الغاز الروسي، كما أنها لا ترتبط بشبكة الغاز الأوروبي. وبالتالي، ارتباطها فقط مع شبكة الغاز الروسي لاستيراده، إلا أنها اتفقت على أن تتعاون مع دول الاتحاد الأوروبي، والقبول بخطة التخلي والبحث عن بدائل للغاز الروسي. ومن هنا، سمح الاتحاد للمجر أن تستمرّ في استيراد الغاز الروسي حتى عام 2024 إلى حين إيجاد البديل وربطها بشبكة الغاز الأوروبي. لقد عوّل بوتين كثيرا على الخلافات داخل الاتحاد الأوروبي، ظانّاً أنها ستمهد له الطريق ليفعل ما يشاء داخل الاتحاد ويهدّد وحدته، إلا أن هذه التوقعات الخاطئة جعلت الاتحاد الأوروبي أقوى وأشدّ تماسكا مما كان عليه، بل وجعلت الدول الأعضاء داخل الاتحاد تتفق على ضرورة توسيع عضوية الاتحاد، ليشمل دولا أخرى. كما أن دولا أخرى بدأت بالفعل في الإحساس بالخطر، وبالتالي طلبت عضوية الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو في آن. في الوقت نفسه، سيمنح الغزو الروسي لأوكرانيا أدوارا جديدة لدول داخل الاتحاد، لم يكن لها أن تلعبه لولا هذا الغزو، ومنها بولندا، ففي المستقبل القريب، سنرى صعودا لبولندا داخل الاتحاد الأوروبي، ولعبها أدوارا سياسية وعسكرية مهمة.

لقد أسس الغزو الروسي لأوكرانيا لمعادلات جديدة، وأسقط سردياتٍ قائمة، فمعادلة الأمن القومي مقابل الطاقة، وهي لم تكن مفعلة من داخل الاتحاد الأوروبي، بل كانت مهملة في مقابل سياسة الاحتواء التي تعاملت بها دول الاتحاد تجاه روسيا، ودمجها داخل الاقتصاد الدولي، أصبحت الآن الأولوية في مقدمة السياسات الأوروبية، كما أن هذه المعادلة الجديدة ستكون الأساس الذي سيرسم المسار الجديد أو ملامح النظام السياسي الأوروبي القريب. لقد أسقط الغزو الروسي لأوكرانيا سرديات عديدة قائمة بحجة حفظ الأمن القومي، فرفض هذه الحجة يعني أيضا رفض التبرير لحروب عدوانية كثيرة، تحت مسمّى الأمن القومي، مثل حرب الولايات المتحدة في فيتنام، وصولاً إلى الحرب السعودية المستمرّة في اليمن والمعارك التركية في الشمال السوري، والانخراط الإيراني في الحرب السورية، مروراً بأعمال عدوانية مريعة، مثل هيمنة المخابرات السورية على لبنان بعد الحرب الأهلية فيه، والانقلابات المدعومة من واشنطن ودول غربية أخرى في أميركا الجنوبية وأفريقيا. وهذا كله يمكن تبريره باسم الأمن القومي والمتطلبات الجيوسياسية، وهذا كله يمكن اعتباره حروباً عادلة إذا اعتقدنا أن الأمن القومي للدول، كما يحدّده أصحاب السلطة فيها، أهم من حقوق الإنسان في الحياة والسلام والعيش الكريم، وأهم من الديمقراطية أيضاً.

(كاتب مصري في برلين)

كاريكاتير

عماد حجاج

مسرحية «الزائر» هوكشتاين في بيروت

يقظان التقي

تضاهي ما فعلته مسرحية ترسيم الخطوط البحرية بين لبنان واسرائيل (فلسطين المحتلة) ما فعله مسرح العبث والتعبيرعن لامعقولية الوضع اللبناني، وعن مأزق النظام السياسي وعزلاته، وعن انفصام الروابط مع القانون الدولي العام وعن الواقع.

فكرة خط «هوف» والخط 23 (خط الإطار) والخط 29 ما هي، في حقيقة الأمر، سوى ألعاب تسلية يلهو بها اللبنانيون منذ العام 2002، ولا طائل منها بعد الرفض السوري للترسيم حينها، ولا تفيد في شيء. فائدتها الوحيدة إضاعة الوقت، وانتظاراتٍ لخلاصٍ لا يجيء في التنقيب عن النفط والغاز.

كأنها مسرحية صموئيل بيكيت «في انتظار غودو» تطرح اللاجدوى والعبثية في مخاطبة اللبنانيين والعالم، في انتظار ما سيقوله، وما سيقوم به الوسيط الأميركي، آموس هوكشتاين. الطريف أن الطبقة السياسية تعرف جيدا الموقف الأميركي في المفاوضات. فقط إعطاء صورة لموقف أميركي معروف جيدا، جال به الأخير على قيادات منقسمة ومفكّكة. لعبة تحريك كراسي يوجين يونسكو، على مأساة وفراغ، أقرب إلى أسلوب التهكّم على اللبنانيين. الإعلان عن تسليم كبير المفاوضين اللبنانيين الرئيس ميشال عون الموفد الاميركي قرار بلاده الشفوي، الموافقة على خط 23، والتمسّك بحقل قانا كاملا، وأجزاء من الحقل 8، يخضع هذا الوضع التفاوضي لـ«حركة» مضافة إلى النص المسرحي لرئيس جمهوريةٍ تنتهي ولايته في 31 أكتوبر/ تشرين الأول المقبل.

إعلان شفوي يخلو من أي منطق. كان المطلوب تمسّك الحكومة اللبنانية بقرارات القانون الدولي العام، وبقرارات اتخذتها محكمة العدل الدولية في عدة قضايا، منها قضية ترسيم الحدود بين تونس والجزائر، وأصبحت قواعد آمرة دوليا، واتفاقيات الترسيم البحري بين فرنسا والمملكة المتحدة (1996)، التركية الليبية (2019)، وغيرها، ثم التمسّك بالعودة إلى اتفاقية البحار للعام 1982 بين الدول ذات السواحل المتقابلة. قاعدتان دوليتان في قضية الترسيم بين تونس والجزائر (2011) ترتكزان على مسألتي الخط العمودي الذي يرسم زاوية قائمة، يقاس فيها عرض البحر الإقليمي بين البلدين. المسألة الثانية قاعدة استمرارية الحدود البحرية توازيا مع العرض البحري للمنطقة الاقتصادية الخالصة.

غادر هوكشتاين لبنان، برومنطيقية متأخرة غنائية في «حب لبنان»، «جو حلو» أحب العودة إليه مرة ثانية ..» «خطا لبنان خطوة متقدمة..». وأنهى لقاءاته الرسمية التعدّدية بجولة على مقاهي منطقة الجمّيزة الليلية في الأشرفية، معلنا ربما طول ليالي السهر في مفاوضات امتدت مثل الصندوق الأسود، منذ العام 2007 مع قبرص، ولم تجر متابعتها حول حدود المنطقة الاقتصادية بهدف التعاون واستثمار الثروات. سنوات من التفاوض المتقطع وأربعة وسطاء، أولهم فريدريك هوف (2018) الذي أعطى لبنان نحو 500 كلم مربع، وإسرائيل نحو 360 كلم مربعا من أصل مساحة 860 كلم مربعا، ورفض لبنان الاقتراح. وتلاه دايفيد ساترفليد (2019). ثم ديفيد شنكر (2020)، حيث جرى التوصل إلى اتفاق إطار مع إسرائيل لترسيم الحدود برا وبحرا. هوكشتاين هو آخر الوسطاء الذي يحمل تراجع لبنان عن الخط التفاوضي 29، الخط المعلن بعد مضي عقدين منذ العام 2002، حين كلفت الحكومة اللبنانية مركز شاتمون لعلوم المحيطات التعاون مع المكتب الهيدروغرافي البريطاني بإعداد دراسة لترسيم الحدود، وعملية مسح جيولوجي لمياهه الإقليمية والمنطقة الاقتصادية الخالصة. وأخيرا، بدأت الباخرة «إينرجيان باور» عملية تخزين الغاز في حقل كاريش الذي تستغله إسرائيل، ويحظى باستقطاب المفوضية الأوروبية العاجل.

> مجتمع لبناني محاصر بالخطوط في حروبه ومعيشته اليومية وتندمج الخطوط كل منها بالآخر

مجتمع لبناني محاصر بالخطوط في حروبه ومعيشته اليومية وتندمج الخطوط كل منها بالآخر، من أشكال عنف غذائي إلى طوابير محطّات المحروقات وأمام الأفران والإدارات العامة وصناديق الضمان الاجتماعي، ودائرة الجوازات والسفارات .. لعبة خطط تُضاف إليها التهديدات الإسرائيلية، وما وراء الخطوط الحمراء. أسلوب من الأساليب التي تستخدمها الأوليغارشة السياسية اللبنانية ليس جديدا.

لبنان بلد مستحيل كيانيا، مع محيط من أزمات إقليمية ديمغرافية. تبقى مسألة « الزائر»، إذ يتوجه إلى إسرائيل. هل يعود؟ في مرحلة غير واضح فيها لا اسم رئيس الحكومة المقبل، ولا اسم رئيس الجمهورية.

(كاتب لبناني)

التواطؤ الأميركي في اغتيال شيرين أبو عاقلة

أسامة أبو ارشيد

بعد جريمة اغتيال مراسلة قناة الجزيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، شيرين أبو عاقلة، الشهر الماضي (مايو/ أيار)، برصاصة من جندي إسرائيلي، تفاءل كثيرون عندما اتضح أنها تحمل الجنسية الأميركية. كان لسان حال هؤلاء أن كونها امرأة وصحافية معروفة ومسيحية، وفوق ذلك أميركية، سيدفع الولايات المتحدة إلى التحرّك بطريقة مختلفة عن حالاتٍ سابقةٍ لاستهداف فلسطينيين يحملون الجنسية الأميركية، ومحاسبة إسرائيل هذه المرّة. وفعلاً، كان استشهاد المسنّ الفلسطيني - الأميركي، عمر أسعد (78 عاماً)، على يد قوة عسكرية إسرائيلية في الضفة الغربية، في شهر يناير / كانون الثاني الماضي، قد مرّ مرور الكرام، بعد أن تطوعت وزارة الخارجية الأميركية محامياً واعتذارياً عن إسرائيل. لم تكن تلك المرّة الأولى، فقد قتلت إسرائيل وجرحت واعتدت على أميركيين من قبل، بمن في ذلك من بيض ويهود، وللأسف، فلن تكون الأخيرة، ومثال شيرين خير دليل. والحقيقة التي لا مراء فيها أن العلاقات الأميركية - الإسرائيلية مختلّة جذرياً، بحيث إن الوكيل يتصرّف وكأنه المُوَكِّل، ومتلقّي الهبات يتعامل وكأنه صاحبها، ومستجدي العون يَمُنّ على مُعطيها، بل ويتعمد المبالغة في إهانته. تلكم قصةٌ طويلةٌ ليس هذا مكانها.

لو أردنا أن نفصّل في التجاوزات الإسرائيلية بحق الولايات المتحدة لاستلزم الأمر مجلدات كثيرة، فمن التجسّس عليها، إلى تسريب التكنولوجيا العسكرية إلى خصومها، تحديداً الصين، ومن ابتزازها، إلى العبث بمعادلاتها السياسية الداخلية، ومن ضرب مصالحها القومية بعرض الحائط، إلى الاعتداء على مواطنيها، إهانةً وتنكيلاً وأذى وقتلاً، يستوي في ذلك المدنيون والعسكريون. يحدث ذلك كله، في حين تقف واشنطن متواطئة مع كيانٍ لا يمكنه الاستمرار من دون دعمها، وعلى كل الصعد، ديبلوماسياً، واقتصادياً، وعسكرياً. ومن ثمّ، لا ينبغي أن يتعجّب أحد من الموقف المخزي لإدارة جو بايدن في التعامل مع ملف استشهاد أبو عاقلة، وإعلانها الثقة بقدرة إسرائيل على التحقيق بنفسها في جرائمها، رغم أنها تعلم علم اليقين، كما أثبت تقرير لوكالة فرانس برس، أنه منذ عام 2000 لم يُحاسب جنديٌّ إسرائيلي واحد على قتل صحافي. لقد أفلتوا جميعهم من العقاب، وعلى الأرجح، سيفلت قاتل شيرين أيضاً.

وحتى تصل الصورة إلى بعض من ما زال يراهن على موقف أميركي قوي مع إسرائيل، بعد أن تشرب إدارة بايدن «حليب السباع»، من المهم تذكيرهم أن مؤسسة الحكم الأميركية، العابرة للإدارات، لم تفعل ذلك، حتى عندما قتلت إسرائيل وجرحت جنوداً أميركيين كانوا في منطقة الشرق الأوسط بهدف حمايتها ودعمها. حدث ذلك في خضم شنّ إسرائيل عدوانها على مصر وسورية والأردن، ففي عصر يوم الثامن من يونيو / حزيران 1967، تعرّضت سفينة التجسّس الأميركية «يو أس أس ليبرتي» لهجوم في المياه الدولية قبالة شبه جزيرة سيناء المصرية من مقاتلات وثلاثة زوارق حربية إسرائيلية. كانت النتيجة مقتل 34 وجرح 171 من أفراد طاقمها، في حين لحقت أضرار جسيمة بالسفينة. وحسب الوثائق الأميركية التي رفعت السرّية عنها، بعث قبطان السفينة ليبرتي، غير المسلحة، خلال الهجوم رسالة استغاثة إلى قيادة الأسطول الحربي الأميركي السادس التي أصدرت مباشرة أمراً للبارجتين العسكريتين، «يو أس أس أميركا» و«يو أس أس ساراتوغا»، بإرسال ثماني طائرات عسكرية، بالإضافة إلى طائرة للتزود بالوقود في الجو.

كانت الأوامر واضحة للطيارين: «الهجوم على ليبرتي تمّ تصنيفه عملا عدوانيا»، وبأن «الدفاع عن «ليبرتي» يعني بالضبط ذلك. تدمير مهاجميها أو توقيفهم». ولكن وقبل أن تقلع الطائرات الحربية وصلت برقية إلى البيت الأبيض من الملحق العسكري الأميركي في إسرائيل يعلمه فيها إن إسرائيل هي من شنت الهجوم على ليبرتي «خطأ»، ظناً منها، حسب المزاعم الإسرائيلية، أنها سفينة حربية مصرية. مباشرة، الغي قرار إرسال المقاتلات وتحوّلت العملية إلى عملية إنقاذ.

ما تلا ذلك يظهر حجم تواطؤ إدارة ليندون جونسون في التغطية على جريمة إسرائيل التي أزهقت أرواح جنود أميركيين في المياه الدولية، رغم تيقنها (إدارة جونسون) من معرفة إسرائيل أنها كانت تهاجم سفينة تجسّس أميركية. وحسب الوثائق الأميركية، فإن وزير الخارجية الأميركي، حينئذ، دين راسك، تحدّث، في اليوم نفسه، مع السفير الإسرائيلي في واشنطن ووبخه، مبدياً استغرابه الشديد من أن البحرية الإسرائيلية لم تستطع تحديد هوية «ليبرتي». اللافت أن الخارجية الأميركية التي اعتبرت الهجوم غير مقبول عبرت عن تقديرها لقيام حكومة إسرائيل سريعاً بإبلاغها عن مسؤولياتها عن الهجوم واعتذارها عنه، وإلا لكان ترتب على ذلك تداعيات كبيرة. ألا يذكّر ذلك بما يجري اليوم في قضية أبو عاقلة؟

> العلاقات الأميركية - الإسرائيلية مختلّة جذرياً، فالوكيل يتصرّف وكأنه المُوَكِّل، ومتلقّي الهبات يتعامل وكأنه صاحبها

على أي حال، وبعيداً عن التفاصيل، تشير الوثائق الأميركية إلى تفنيد إدارة جونسون مزاعم الحكومة الإسرائيلية أنها ظنت أن قواتها هاجمت السفينة العسكرية المصرية، «القصير». أولاً، لم تكن «القصير» تشبه «ليبرتي»، فهي أقل من نصفها حجما، ولا تحمل الهوائيات التي تحملها، وهي قديمة مقارنة بها. ومن ثمَّ، لا يمكن تفسير كيف يمكن لضباط البحرية الإسرائيليين المهنيين والمدرّبين أن يفشلوا في تحديد الفرق بين السفينتين. ثانياً، كانت «ليبرتي» ترفع علماً أميركياً، وكانت تحمل تعريفا واضحا يدل على أنها أميركية، على عكس الادعاءات الإسرائيلية، فضلا عن أن الوقت كان نهاراً، والأجواء كانت ممتازة. ثالثاً، بناء على التحقيقات الأميركية، حلقت طائرة استطلاع إسرائيلية فوق «ليبرتي» قبل ساعة على الأقل من الهجوم عليها، ولا بد أنها حدّدت هويتها.

ومع أن التحقيقات الأميركية القائمة على اعتراض الاتصالات الإسرائيلية يوم الهجوم على سفينتها، أثبتت، حسب الوثائق الأميركية، أن من جهة ما، على الأقل، في الحكومة الإسرائيلية، كانت تعلم بحقيقة هوية السفينة ليبرتي، إلا أن إدارة جونسون اختارت طيَّ الملف، على أساس أن الهجوم «خطأ مأساوي وقع في ظروف غامضة بريئة» و«غير مفهومة».

مرَّ 55 عاماً منذ الهجوم الإسرائيلي على سفينة التجسّس الأميركية، ليبرتي، ولا يزال جنود وضباط وأهالي الضحايا يطالبون بتحقيق العدالة في قضيتهم وأخذ الحق لهم من إسرائيل، من دون جدوى. عشر إدارات أميركية متعاقبة، منذ جونسون إلى بايدن، لم تحرّك قيد أنملة من التواطؤ مع الدولة العبرية. نتمنّى ألا يكون هذا مصير جريمة اغتيال أبو عاقلة أيضاً، لكن المكتوب يُقرأ من عنوانه.

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

امام مقر صحيفة "نيويورك تايمز" في 13 مايو الماضي (تيفون غوسكون/الاناضول)

فرنسا اليمينية... فرنسا اليسارية

بشير البكر

الانتخابات التشريعية الفرنسية في دورتها الأولى يوم الأحد الماضي محطة مهمة في حساب المنافسة بين الرئيس إيمانويل ماكرون، الذي جاء تحالفه (ensemble) أول (25,75 في المائة من الأصوات)، والمرشّح الرئاسي السابق، جان لوك ميلانشون، الذي حل تحالفه (nupes) في الترتيب الثاني (25,66 في المائة من الأصوات) بفارق طفيف، وهو الزعيم الصاعد بقوة في الحياة السياسية الفرنسية، على أنقاض أحزاب اليسار، الذي شهد تراجعا كبيرا في العقد الأخير، لا سيما الحزب الاشتراكي، الذي لم تتجاوز مرشحته للرئاسة نسبة 2%. ويلعب هذا السياسي ذو الماضي الاشتراكي والوزير السابق دور الوريث، من خلال تبنّي برنامج يتولى الدفاع عن شرائح واسعة في المجتمع الفرنسي، لا تجد ذاتها في برامج الأطراف السياسية الأخرى التي تتموضع في اليمين بكل فروعه. وهذا ما يفسّر المعركة الحامية من أجل قطع الطريق على الائتلاف اليساري «الاتحاد الشعبي البيئي والاجتماعي الجديد» (نوبيس)، بقيادة ميلانشون، والذي يتألف من قدامى الاشتراكيين والشيوعيين والخضر وتجمعات اليسار الصغيرة من مناهضي خط ماكرون واليمين المتطرّف، واستنفرت وسائل الإعلام التي تدور في فلك اليمين لشن حملات على ميلانشون منذ صعد بقوة في الانتخابات الرئاسية أخيرا، وحل في المرتبة الثالثة بنسبة 22%، ويجري تصوير حصوله على أكثرية نيابية في الدورة التشريعية الثانية يوم الأحد المقبل، بأنه سوف يُحدِث أزمة فعلية، لأن البلد سوف يصبح برأسين، ماكرون وميلانشون، مع أن هذا الأمر تكرّر مرتين في العقود الثلاثة الأخيرة.

فرنسا بلد يساري يصوّت لليمين، على حد تعبير عالم الاجتماع الفرنسي روجيه سيو. ووصل اليسار إلى الرئاسة مرتين في عهد الجمهورية الخامسة التي أسّسها الجنرال ديغول عام 1958. الأولى مع فرانسوا ميتيران (1981 - 1995) والثانية مع فرانسوا هولاند (2012 - 2017)، ومع ذلك، لم يُحدث حكم الاشتراكيين انقلابا على هوى الشعارات التي رفعوها من أجل التغيير الجذري، وبالتالي لا فضل لهم فيما يخص قوانين الصحة والضمان والتعليم والبطالة والتقاعد، مثلهم مثل اليمين الجمهوري الذي وضع أساسه ديغول، وكانت آخر تمثيلاته خلال حكم جاك شيراك (1995 - 2007)، حيث تميز بالطابع الاجتماعي الإنساني، على خلاف اليمين الليبرالي في صيغته الاقتصادية، عندما بدأ يطلّ برأسه مع الرئيس الأسبق نيكولا ساركوزي (2007 - 2012) الذي حاول أن يشكل قطيعة مع جيل الآباء، ودشّن مرحلة جديدة برز فيها بقوة الوجه المحافظ لليمين، وخصوصا في ما يتعلق بالهجرة والإسلام والهوية التي خصّص لها وزارة كاملة، ودخلت بقوة إلى صناديق الاقتراع في الرئاسية والتشريعية والمحلية، وبدأت خريطة فرنسا تتلون أكثر مما كانت عليه باللون الأزرق الذي يرمز إلى اليمين، وخصوصا المناطق الحضرية.

التحول المتنامي في اتجاه اليمين من وجهة نظر انتخابية يظهر في صناديق الاقتراع، وهناك دراسات تؤكد أن نسبة المصوّتين لأحزاب اليمين زادت بمعدل 5% خلال خمس سنوات، وهذا أمر ينسحب على بريطانيا وألمانيا وإيطاليا، ويفسر سيطرة اليمين على 21 حكومة من أصل 27 في الاتحاد الأوروبي. وهو لا يترجم نفسه من وجهة نظر اقتصادية فحسب، بل ايضا بالمحافظةً في المجالين، الاجتماعي والثقافي، لكن فرنسا لم تتحوّل إلى الليبرالية الاقتصادية في العقدين الأخيرين، ولم ينجح هذا التوجّه حتى في الولاية الأولى للرئيس الحالي ماكرون، القادم إلى الرئاسة من عالم الشركات والمصارف، فرفض الفرنسيين الليبرالية الاقتصادية يكاد يكون جذريا. ومع ذلك، ومهما كانت الفترة الزمنية، هناك دائمًا، في مواجهة كل مشكلة ما يسمّى النهجين، اليميني واليساري، وتميل فرنسا خلال السنوات الخمس المقبلة إلى التعايش بينهما، وهذا ما يؤيده 55% من الفرنسيين حسب استطلاعات الرأي، ما يشكّل كابحا لقادة السفينة نحو جهة محدّدة، ويحدّ من هجوم اليمين ويبطئ تراجع اليسار.

جمهورية الديكتاتور

جمانة فرحات

ينهل الرئيس التونسي، قيس سعيّد، بشغف من دليل الديكتاتوريات. لا يمر يوم، منذ 25 يوليو/ تموز 2021، تاريخ بدء الانقلاب رسمياً على النظام السياسي والدستور في تونس، من دون أن يتولى هو شخصياً، أو عبر أزلامه في السلطة، ابتداع إجراءات قمعية جديدة. تعطيل الحياة البرلمانية، الانقلاب على الدستور ومؤسسات القضاء، استهداف القضاة ورميهم بالتهم جزافاً، ملاحقة الإعلاميين ومنع ظهور المعارضين على الشاشات، إطلاق يد المحاكم العسكرية، ذلك كله يبدو غير كافٍ بالنسبة إليه، ولن يكون وافياً قبل تحقيقه هدفه «الأعلى». يجتهد سعيّد لإرساء جمهوريته الخاصة. تلك التي يتحكم فيها بجميع السلطات، يتحوّل فيها الجميع إلى مجرّد دمى ماريونيت، يحرّكها كيفما يشاء، يميناً أو شمالاً، تكتفي بإطاعة أوامره. لا يريد صوتاً آخر غير صوته. يعتقد أن الدستور الجديد الذي يعدّ له الصادق بلعيد سيحقق له ذلك متى ما أنجز الاستفتاء بشأنه الشهر المقبل.

أخذ بلعيد، الذي يؤدّي دور الواجهة بشكل متقن، على عاتقه تمرير فحوى بنود مسوّدة الدستور، وإنْ على جرعات، ببساطة لأن «الهيئة الاستشارية من أجل جمهورية جديدة» لم تنته بعد من إنجازها في الموعد المحدد لها في 13 يونيو/ حزيران الحالي. وستكون الأيام الثلاثة المقبلة حاسمةً لمعرفة ما إذا كانت ستسلم «الهيئة» مسوّدتها إلى سعيّد في 20 يونيو، كما هو مقرّر، لينشر الأخير عقب ذلك بعشرة أيام النسخة النهائية التي سيعتمدها، تمهيداً للاستفتاء على الدستور بـ25 يوليو المقبل في ذكرى مرور عام على الانقلاب.

تحدّث بلعيد بداية عن تغيير البند الأول الذي يشير إلى مرجعية الإسلام، ظانّاً أن النقاش حول هذه النقطة سيكون الأعلى والأكثر هيمنة، فتمرّ باقي التفاصيل بصخب أقل. لم تكد تمضي أيام حتى بشّر بلعيد بقرب نهاية عهد السلطة التنفيذية، تمهيداً لبدء عهد «الهيئة الحكمية»، يختار الرئيس رئيسها من دون أن يكون ذلك مشروطاً بأن ينتمي إلى الحزب الفائز بالأغلبية البرلمانية، فحتى حكومة شكلية على غرار التي تقودها نجلاء بودن حالياً ليس ممكناً القبول باستمرارها. وفي الحديث نفسه، لخص بلعيد كل الفكرة قائلاً: «دور رئيس الجمهورية سيكون في المقابل أعلى من الهياكل الدستورية والهياكل الحزبية».

هكذا يتصوّر سعيّد نفسه فوق الجميع، الشعب والمؤسسات والهيئات والأحزاب والمنظمات، لكنه عملياً يدرك أنه ليس كذلك بعد، يفصله عن تحقيق ذلك عقبات عدة. و«الحوار الوطني» الذي عقده أخيراً أظهر ذلك بوضوح، إذ كان سعيّد عملياً يحاور نفسه، بعدما امتنعت غالبية القوى الحزبية والنقابية، ممن يعتبرها مرضيا عنها وتنازل وقدّم لها دعوة، عن المشاركة... ولا تزال المعارضة، على خلافاتها، قادرةً على الوقوف في وجه مخطّطاته، وأقله التصويب عليها، سواء عبر مواقفها أم من خلال الشارع.

يعي سعيّد خطورة اتساع هذه الجبهة. ولذلك يبدو أكثر المستفيدين من عدم قدرة المعارضة على تجاوز خلافاتها وحساباتها الضيقة. ولذلك، كلما شعر بالاطمئنان لتشتتها، خطا خطوة إضافية باتجاه إرساء جمهوريته. وكلما استشعر خطراً قلّل من سرعة اندفاعه، أو أشهر إحدى أدوات ترهيبه، على غرار الرسالة التي تكلّف نائب رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، ماهر الجديدي، بإيصالها، قبل أيام، عندما أشار إلى إمكانية ملاحقة الأحزاب والائتلافات التي تقاطع الاستفتاء قانونياً، «لأنّ أفعالها ستصنف كجرائم حق عام وليست جرائم انتخابية».

في شهر فبراير/ شباط الماضي، دافع سعيّد عن نفسه وممارساته، قائلاً، على هامش مشاركته في القمة الأوروبية الأفريقية في بروكسل: «مثلما قال الجنرال ديغول ليس في هذا العمر أبدأ مسيرة ديكتاتور». لكن التجربة أثبتت أن «مسيرة الديكتاتور» ليس لها أي علاقة بالعمر، بل بلحظة الوصول إلى كرسي الحكم وما يجري بعدها.

آراء

قل لهم: أنا جوني ديب، رجل وضحية امرأة

عائشة البصري

ما زال صدى قضية نجم هوليود، جوني ديب، يتردّد في أميركا وحول العالم، بعد أزيد من أسبوعين على انتهاء محاكمة ماراثونية دامت ستة أسابيع، وخلصت إلى أن زوجته السابقة، الممثلة آمبر هيرد، قد كذبت وتصرّفت بخبث وشوّهت سمعته، ما تسبّب له في ضررين، مادي ومعنوي. لم يتابع ملايين الأميركيين هذه القضية من باب الفضول والتسلية فقط، بل لكونها قضية رأي عام شكّلت منعطفا في تعامل المجتمع الأميركي، وربما الدولي، مع قضايا العنف الأُسري، وقد تضع حدّاً لانحرافات الحركات النسوية في موجتها الرابعة التي جسّدتها حركة #MeToo، أو «#أنا أيضا».

كان في وسع الممثلة هيرد أن تكتفي بسبعة ملايين دولار حصلت عليها مقابل تسوية طلاقها من ديب في صيف 2017، وكان بإمكانها الاكتفاء بتدميرها سمعته جرّاء اتهامها له بالاعتداء عليها، وتسريبها إلى الإعلام شريط فيديو وصورا لا تثبت مزاعمها بقدر ما تظهره في أسوأ حالاته. لكن الممثلة استهوت دور الضحية، وقرّرت المضي في اتهاماتها، مستغلّة الأحكام المسبقة والقوالب الجاهزة للمرأة الضحية والرجل الجلاد، في فترة شهدت انزلاق الحركات النسوية من «تمكين» المرأة إلى الانتقام من الرجل.

دانت هوليوود القرصان ديب، لكونه رجلاً ومدمنًا على الكحول والمخدّرات، وصدّقت الجميلة هيرد لأنها امرأة يوحي مظهرها بالبراءة، ادّعت النّبل والإنسانية بعد أن أخبرت العالم بأنها تبرّعت بالملايين التي جنتها من طلاقها (وستثبت المحكمة كذب ادعاءات التبرّع) لمنظمة حقوقية ومستشفى أطفال «لدعم من لا يقوى على الدفاع عن نفسه». لم تكتفِ هيرد بالرصيد الهائل من التعاطف الذي حصلت عليه، وجنت على نفسها بتماديها في التمثيل، ورغبتها في تقمّص دور «الناجية» من العنف الجنسي.

في أواخر عام 2018، نشرت صحيفة واشنطن بوست الأميركية مقالا لهيرد بعنوان «تحدّثتُ ضد العنف الجنسي وواجهت غضب ثقافتنا. يجب أن يتغير ذلك». ادّعت الممثلة أن المجتمع عاقبها عندما جهرت بتعرّضها للعنف الجنسي، وأنها تلقّت تهديداتٍ بالموت جعلتها تغيّر رقم هاتفها كل أسبوع وتختبئ في بيتها شهورا، وزعمت إنها طوردت من طائرات بدون طيار مزوّدة بكاميرا، ومن مصوّرين لاحقوها سيرا على الأقدام أو على درّاجات نارية وبواسطة سيارات»، إلا أن محاكمتها أثبتت أنها هي التي سعت إلى إشهار طلاقها، والتشهير بطليقها.

لم يكن توقيت نشر مقالها في «واشنطن بوست» محض مصادفة، بل كان جزءًا من حملة ترويج لفيلمها الجديد، «Aquaman» الذي لعبت فيه دور المحاربة. كانت هيرد تعمل جاهدة من أجل رسم صورة جديدة لها؛ أكثر تمشيا مع دورها في الفيلم، كانت تريد الانتقال من صورة المرأة «الضحية» التي ظهرت بها عند طلاقها إلى السيدة «الناجية»، البطلة، الصامدة في وجه الرجل العنيف، والمجتمع «الذكوري» بأكمله. حقّقت هيرد حلم البطولة بعد أن أعلنها «الاتحاد الأميركي للحريات المدنية» سفيرة لحقوق المرأة، لتقود حملات المنظّمة ضد «العنف القائم على النوع»، الذي يُقصد به غالبا اغتصاب النساء والفتيات، أو التحرّش بهن جنسيا، أو تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى (ختّان الإناث).

أصبحت السفيرة هيرد شخصيةً عامّة تمثل عنف الرّجل ضد المرأة، وتطالب بتغيير القوانين الأميركية، وتجابه المؤسّسات التي تتّهمها بحماية الرجال المغتصبين، خصوصا من يملك منهم المال والسلطة والشهرة. نصّبت الممثلة نفسها ناطقة باسم حركة «مي تو» أيضا، وراحت تزعم في مقالها «نحن [حركة مي تو] نعيش لحظة تحوّل سياسية»، واختتمته بقولها إنها تريد أن تمكّن النساء اللواتي يجرُؤن على التحدّث عن تعرّضهن للعنف من تلقي مزيد من الدعم. كانت هيرد تردّد شعار «صدّق النساء» (Believe Women) الذي أطلقته حركة «مي تو» في سبتمبر/ أيلول 2018، والمبني على فرضية أن المرأة حتما ضحية، وينبغي للمجتمع، بما في ذلك القضاء، أن يصدّقها، ويدين الرجل الذي لا يمكن أن يكون إلا جانيًا. كانت الممثلة والنسويات اللّاتي دعمنها، يمضين في إدانة الرجل، بمجرّد أن تتهمه امرأة، ومن دون أن تدعم اتهاماتها بأدلّةٍ تثبت ادعاءاتها. كنّ يسعين إلى أن تصبح كلمة المرأة هي الفصل والوصل في قضايا جنائية تجعل من الرجل مذنبا حتى تثبت براءته.

هذا ما حدث بالفعل مع جوني ديب، حين اتّهمته هيرد وحصلت على إذنٍ بعدم اقترابه منها، رغم أن الشرطة لمْ تعثر على أي دليل يدينه. لكن تمادي هيرد في اتهاماتها منْ دون وثائق طبية أو أي أدلّة إثبات، وتصعيد اتهاماتها له من الضرب إلى الاغتصاب، جعل نجم هوليوود يقرّر أن يتحدّاها، ليُظهر للجميع أن الضحية في هذه القضية، رجل، والجانية امرأة. في أحد الشرائط التي عرضها محاموه على هيئة المحامين وملايين المتابعين لمحاكمة هيرد بتهمة التشهير وتشويه سمعته، استمعت المحكمة لحديث بين ديب وطليقته، يشتكي إليها من كذبها وافترائها، ويسألها كيف لها أن تعنّفه وتعتدي عليه ثم تتهمه بتعنيفها، فتجيبه بسخرية: «أخبر العالم جوني. قل لهم أنا، جوني ديب، الرجل، أنا أيضًا ضحية للعنف الأسري.. وسترى كم من الناس سيصدّقونك أو يقفون إلى جانبك».

لم تكن هيرد تظن أن نجم هوليوود قادر على أن يعترف بأنه ضحية، وحتى إن تجرّأ على فعل ذلك، يبدو أنها كانت متأكدة أن العالم لن يصدّق ذلك الممثل المدمن، صاحب الجسم الموشوم والمظهر الخشن، بعد أن شوّهت صورته. أخطأت في تقديرها، وفعلها ديب الذي، على عكسها، لم يدّعِ أنه رجل صالح، وكشف عن أعنف اللحظات الحميمية التي جمعته بها ليرى الجميع عيوبه، وضعفه، وجروحه وجبروتها. فضح خبث هيرد عبر شرائط مسجّلة تعترف فيها بأنها كانت تبادر بمهاجمته، وضربه، وشتمه، واستفزازه، وملاحقته، ثم تتهمه بالجبن كلما حاول مغادرة البيت لتفادي التصعيد والعنف. حكى ديب أحداث شجار عنيف دار بينهما في أستراليا، وأرفقه بصور وشهادات طبية وتسجيلات صوتية، اتهمها بدوره بأنها أطفأت سيجارة في خدّه، ورشقته بزجاجة كحول أصابت يده فبترت رأس أصبعه، وراح يهرُب منها من غرفةٍ إلى غرفة، يختبئ في الحمّامات، ويكتب بدمه خواطر سوداوية. وبدل أن تطلب له الإسعاف، كانت تصوّر ما كتبه بدمه على المرايا والجدران، وهو ينزف أمام عيونها الخضراء. كانت سادية هيرد صادمة، وكذلك تلاعبها، وتزييفها الحقائق، وتمثيلها السيئ. أبرزت المحاكمة أسوأ ملامح شخصيتها، وأثبتت أنها لم تكن أحسن منه بكثير، كانت تُفرط في الشراب أيضا، وتتعاطى الكوكاين، وتسبّ وتشتم بألفاظ نابية. نجح ديب في كشف الوجه البشع لجلاده أو بالأحرى جلّادته، إذ يصح تأنيث هذا الوصف ليعكس حقيقة عنف النساء أيضا. اتّضح أن السنوات الخمس التي قضاها بصحبتها دمّرته، وحولت حياته إلى جحيم، ودفعته نحو الإدمان أكثر... بشهادة شقيقتها، ويتني هيرد، حين تعرّفت آمبر إلى جوني عام 2012، كان «مشرقًا جدًا وجميلًا ولطيفًا وكريمًا»، واعترفت أنه لم يكن يتعاطى المخدّرات وقتها. وشهدت زيجاته وعشيقاته السابقات وحتى ابنته بأنه كان ودودا، ولم يكن في أي يوم عنيفا تجاههن، ويستحيل أن يكون ذلك «الوحش» الذي تحيل إليه شتائم هيرد. لم ينجح ديب في إقناع هيئة المحلفين فقط، بل أقنع ملايين الأميركيين، نساءً ورجالًا، وتصدّر وسمي #العدالة لجوني (#justiceforjohnnydeep)، و# آمبر هيرد المُعَنِّفَة (#AmberHerdisabuser)، منصة تويتر، على نحو تغيرت معه الصورة النمطية السائدة للمرأة والرجل معًا. قد لا يعي ديب ذاته عمق التحوّل الاجتماعي الذي أحدثته محاكمة هيرد، وأن الأخيرة امتدّت إلى محاكمة الحركات النسوية التي دافعت عنها دفاعا أعمى، متمسّكة بشعار «صدق النساء»، رغم أن كل جلسة كانت تكشف عن كذبها وزيفها وظُلمها. أفقدت هذه القضية الكثير من مصداقية نضال الحركة النسوية التي تعيش اليوم أسوأ أيامها، في موجتها الرابعة.

> **أفقدت قضية ديب وهيرد الكثير من مصداقية نضال الحركة النسوية التي تعيش اليوم أسوأ أيامها، في موجتها الرابعة**

> **نجح ديب في كشف الوجه البشع لجلاده أو بالأحرى جلّادته، إذ يصح تأنيث هذا الوصف ليعكس حقيقة عنف النساء أيضا**

منذ انطلاقتها الإعلامية في خريف 2017، وحركة «مي تو» النسوية تواجه انتقادات، لتطرّفها، ولأجندتها التي تُمَلْكِن المرأة وتُشيطن الرجل، ولتحاملها على المشاهير، باعتبارهم رمزا للسلطة والثروة. لم يصدّق الجميع هذه الانتقادات، حتى جاءت قضية ديب وهيرد، لتبرز انحراف الحركة وبُعدها الانتقامي، وزيف بعض بَطلاتها. ومن أهم مآلاتها أنه يجري الحديث أكثر اليوم عن «تمكين الرجال»، وعن الرجال «الناجين» من عنف المرأة، ومهضومي حقوق الأبوة وحضانة الأطفال، وعن ضرورة تكثيف نضال الحركات الحقوقية الرجالية.

ربما دخل الغرب حربا جنسانية، وإنْ حدث ذلك، فقد تُدخلنا الحركات النسوية العربية التي تستورد المفاهيم الغربية من دون غربلتها، وتستهلكها استهلاك «ماكدونالدز»، وتقحم مجتمعاتنا الهشّة في معارك نحن في غنى عنها، بدءًا بمسلسل «العنف القائم على النوع»، والانتقام من الرجال عبر اتهامات «#مي تو» إلى آخر مطلب يتمثل في الاعتراف القانوني بهوية المتحوّلين جنسيا والعابرين والعابرات جندريا Transgender، ليضاف اختلاق مشكلة الهوية الجنسية إلى صراعات الهوية والإثنية والقبلية.

(كاتبة وباحثة مغربية)

إسدال الستار الأخير على الرومنطيقية اليسارية

وائل السواح

بخروجها من السجن بعد عشرين عاما، أسدلت فوساكو شيغينوبو الستارة الأخيرة على الرومنطيقية اليسارية العالمية، بدون تصفيق من المشاهدين وبدون حماس وبدون وعد بعمل قادم. غادرت مؤسّسة الجيش الأحمر الياباني أواخر شهر مايو/ أيار بعد أن طوت من السنوات عشرين، مقدّمة اعتذارها عن أفعالها.

كانت الستارة فتحت في عام 1968 من خلال الثورات الشبابية التي بدأت في فرنسا قبل أن تعمّ معظم أرجاء القارّة الأوروبية. كان 1968 عام التمرّد والتغيير وتسيّد الشباب المشهد الاجتماعي. كان الشباب الأميركي قد نزل إلى الشوارع للاحتجاج على قرار الرئيس ليندون جونسون تصعيد حرب فيتنام، وسار الأميركيون من أصل أفريقي لإنهاء القانون العنصري المعروف باسم جيم كرو، والذي يحدّ من قدرة الأميركيين الأفارقة على التصويت، وحاربت النساء القوالب النمطية الجنسانية التي حصرتهن في دور ربّات البيوت. وشكك الهيّبيون في الإملاءات الثقافية التي كانت تعتبر فوق النقد.

وكان 1968 هو العام المفصلي. ناقشت فيه أفلام مثل «الخرّيج» The Graduate موضوعات الجنس والتمرّد، وعرض التلفزيون أول قبلةٍ بين رجل أبيض وامرأة ملوّنة، وغنّى جون لينون أغنية «ثورة» Revolution، التي كانت ثورةً بحدّ ذاتها في الموسيقى والشّعر، وبدأت فكرة الانجذاب بين أعضاء الجنس الواحد تكسب مشروعية ووجودا في الفن والواقع. وأخيرا توّج العام المفصلي بالمسرحية الغنائية التي غيّرت وجه المسرح والحياة، «هير» (شَعر)، التي تطرّقت لأول مرّة بوضوح وجرأة لمسائل العنصرية وتدمير البيئة والفقر والتحيّز الجنسي والعنف المنزلي والحرب في فيتنام والفساد في السياسة. لم تضع «هير» ثقافة الستينيات المضادّة على خشبة المسرح فحسب، بل وعلى مسرح الحياة أيضا، دافعةً إلى الواجهة بالازدواجية والعلاقات بين الأعراق ورفض الزواج الأحادي أمام الجماهير التي كانت في السابق «محمية» من مثل هذه الموضوعات المحظورة.

اهتزّ العالم كلّه من ثورة 1968، وظهر في المشهد العالمي فلاسفة جدد، ورثوا المنابر الثورية التي كان يتزعمها لينين وتروتسكي وماو تسي تونغ، وبرزت أسماء، مثل ريمون آرون وجان لوك نانسي وهربرت ماركوزه وغاي ديبورد الذين، على الرغم من أصولهم المختلفة، تركوا آثارا متشابهة على الثورة الطلابية في أوروبا. في نقدهم صورةَ الكمال الظاهر في مجتمع ما بعد الصناعة الحديث، والتي تقوّض دافع الإنسان إلى نقد القيم المجتمعية والتقدّم. كان رفض هذا الرضا عن المجتمع موضوعا رئيسيا وراء انتفاضة مايو/ أيار 1968 في فرنسا.

في مكان آخر من العالم، وفي العام عينه (1968)، وقعت معركة الكرامة بين الإسرائيليين من جهة والفدائيين الفلسطينيين والجيش الأردني من جهة ثانية. كانت بالنسبة للفلسطينيين معركة «نكون أو لا نكون»، فلو أنهم انسحبوا لانتهت الأسطورة الوليدة للفدائي الفلسطيني التي انتشرت مباشرة بعد هزيمة حزيران 1967. قاتل الفلسطينيون باستماتة في بلدة الكرامة، وكان في قيادة المعركة أبو عمار نفسه ومعه قادة فلسطينيون آخرون، كما شاركت قواتٌ أردنية أيضا. وانتقل القتال من بيتٍ إلى بيت، واستُخدمت الأحزمة الناسفة، والسلاح الأبيض. وتحوّلت معركة الكرامة إلى مفصل تاريخي حاسم أخذ بعدا أسطوريا، أعطى للمقاومة الفلسطينية ألقا ووهجا وبعدا سحريا رومانسيا. وبينما كانت فيتنام والثورة الجنسية ورفض التقاليد هي محور الثورة في الستينات، انتقل مركز ثقل الثورة العالمي في العقد التالي إلى مكان ومسالة أخرى: القضية الفلسطينية. وانتقلت الساحة الأوروبية، ثوريا، من المركز إلى الهامش، كما تحوّلت الانتفاضات الشعبية الكبرى إلى عملٍ تقوده مجموعات صغيرة من اليساريين المتطرّفين، مثّلتهم أساسا مجموعة بادر ماينهوف في ألمانيا، ومجموعة الألوية الحمراء في إيطاليا والجيش الأحمر الياباني في اليابان.

أسّس مجموعة بادر ماينهوف رجل وسيم بكاريزما عالية لم يكمل تعليمه الثانوي، هو أندرياس بادر، وامرأة مثقفة وصحافية معروفة. كلاهما متشبّع بالعداء للرأسمالية وللشيوعية السوفييتية المترهّلة على حدّ سواء. وتأسست الألوية الحمراء الإيطالية في 1967 على يد ريناتو كورسيو، الذي انتقل من الوجودية إلى الماركسية المتطرّفة، من دون المرور بمرحلة وسطى. تخرّج من جامعة ترينتو، ومنها جنّد محازبيه الذين شنّوا فيما بعد أكثر العلميات الإرهابية شهرة في أوروبا. بدأ عام 1970 بموجة من التفجيرات في المصانع والشركات في ميلانو، جنبا إلى جنب مع أعمال التخريب في الشوارع العامة، بهدف إجبار الحكومة الإيطالية على الانسحاب من حلف الناتو، وتخفيف تأثير الشركات متعدّدة الجنسيات في المجتمع الإيطالي. ثم بدأت سياسة خطف الشخصيات المهمة التي بدأت في عام 1972، وكان أسوأها اختطاف رئيس الوزراء السابق، ألدو مورو، الذي كان يحاول الوصول إلى تسوية تاريخية، مع الشيوعيين، ومن ثم قتله بعد 54 يوما.

أما الجيش الأحمر الياباني فأسّسته في لبنان (وليس في اليابان) فوساكو شيغينوبو. كانت فوساكو فتاة تحلم، كما كنا نحن أبناء جيلها جميعا، بالثورة العالمية والكفاح «ضدّ الإمبريالية والظلم»، ووجدت ضالّتها – مثلنا أيضا – في الثورة الفلسطينية. كان الحكيم، جورج حبش، قد بدأ يبني مكانته الأسطورية في عالم المقاومة ضدّ الإمبريالية، وكان رفيقه وديع حدّاد يقود العمليات الخارجية فيما كان يُعرف بـ «المجال الخارجي» للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وقد حاز الرجلان على هالةٍ شبه سحريةٍ في جيل الشباب يومذاك. وأشرك وديع حداد مجموعة الجيش الياباني الأحمر كما فعل مع أعضاء آخرين جماعتي بادر ماينهوف والألوية الحمراء. التقى حدّاد فوساكو وأعطاها اسما حركياً، مريم. وفي 29 مايو/ أيار 1972، وصل ثلاثة طلاب يابانيين إلى مطار اللد الإسرائيلي في تل أبيب على متن طائرة تابعة للخطوط الجوية الفرنسية من باريس، وما أن استلموا حقائبهم في صالة الأمتعة، حتى أخرجوا منها بنادقهم الآلية والقنابل اليدوية، وبدأوا في إطلاق النار على الناس بشكل عشوائي، فقتلوا 26 شخصًا وجرحوا أكثر من 70 آخرين. قتل أحد الرجال نفسه، وقتل آخر برصاص حراس الأمن، واعتقل الثالث. وكان لنا من الرومنطيقية اليسارية نصيب، ففي سورية ولبنان أسّس ثلّة من الشباب، سوريين وفلسطينيين، في العشرينات من أعمارهم، المنظمّة الشيوعية العربية. تزعّمهم شاب فلسطيني نقي السريرة، يشتعل حماسا وغضبا وقهرا، وله كاريزما عالية وقدرة على التنظيم والإقناع، علي الغضبان. كانوا مقتنعين أن التغيير لا يمكن أن يأتي إلا بالعنف الثوري. وكان هدفهم ضرب المصالح الأميركية في المنطقة، وفي خلدهم كان يدور نصر قريب وثورة وشيكة. وضعوا متفجرة في جناح الولايات المتحدة في معرض دمشق الدولي، ثم كرّروا الأمر نفسه في شركة NCR الأميركية في قلب دمشق، على بعد مئات أمتار من محافظة دمشق والبرلمان وقيادة الأركان. في أثناء العملية الثانية، صادف وجود حارس ليلي في مكان التفجير، ولم يستطع الشباب تنبيهه أو إنقاذه، فقضى قتيلا. وحتّى بعد أربعة عقود ستظل صورة هذا الرجل وأسرته تُثْقِل على قلب من لم يُعدَم من أعضاء المنظمة.

> **كانت فوساكو أحد رموز الرومنطيقية اليسارية التي هيمنت على المشهد السياسي في سبعينات القرن الفائت وثمانيناته**

> **تعاونت أنظمة المخابرات في شرق المتوسط للقضاء على أفراد «الجيش الأحمر الياباني» بشراسةٍ منقطعة النظير**

تعاونت أنظمة المخابرات في شرق المتوسط للقضاء على أفراد التنظيم بشراسةٍ منقطعة النظير. وصدرت أحكام سريعة قاسية بعد محاكمة كاريكاتورية في محكمة أمن الدولة، قضت بإعدام خمسة من أعضاء المنظّمة وبالسجن المؤبّد أو 15 سنة على عشرة آخرين. وفي 2 أغسطس/ آب، علّقت مشانق الخمسة، ورفض حافظ الأسد أي توسّط من حلفاء النظام من القوى «الوطنية والتقدّمية» السورية واللبنانية والفلسطينية لتخفيف الأحكام. في النصف الثاني من سبعينات القرن النائم، كان رموز المنظّمة الشيوعية العربية يشعلون خيال اليسار السوري الجديد وضميره. لم تخلّف المنظّمة إرثا نظريا ولم تعش طويلا لتخلّف إرثا نضاليا، لكن مناضلي المنظّمة كانوا أيقونات عاشت في قلبنا طويلا.. ولكن ذلك كلّه خبا عبر السنين. اختفت المنظمات اليسارية المتطرّفة، واحدة تلو الأخرى، تاركة وراءها صورا شاحبة لمناضلين بشعور طويلة وملابس مدعوكة ونساء بلا مكياج ولا حلي. كانوا وكنّ يحلمون بشيء واحد: تغيير العالم إلى عالم أفضل. أما إذا كانوا أصابوا أو أخطأوا، فليس هنا المجال لمحاكمتهم.

كانت فوساكو أحد رموز الرومنطيقية اليسارية التي هيمنت على المشهد السياسي في سبعينات القرن الفائت وثمانيناته، وصبغت مجمل اليسار تقريبا بلونها الأحمر القاني الذي كان يعمل لـ «مستقبل وردي» للبشرية. بصوت منخفض، قالت أمام الكاميرا إنها آذت كثيرين لم تكن تعرفهم شخصيا، ورغم أن تلك الأوقات كانت مختلفة عن زمننا هذا، «فإنني أريد أن أنتهز الفرصة لأعتذر بعمق». هكذا أسدلت فوساكو الستارة على الفصل الأخير.

(كاتب سوري في واشنطن)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد
(Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■
المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد
مصطفى عبد السلام ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات
ليال حداد ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■
الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة - الدفنة - برج الفردان - الطابق العاشر -
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت - الجميزة - شارع باستور - بناية west end 33
هاتف: 009611442047 - 009611567794
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
■ هاتف: +97440190635 جوال: +97450059977
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads